العدد (1832) السنة السابعة - الأحد (27) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

التظاهرات والسياسة ومستقبل العراق

عامر القيسي

في الانظمة الدكتاتورية لاتحتاج الاحزاب المعارضة الى تقديم طلب السماح بتنظيم اي شكل من اشكال الاحتجاج، لان النتيجة معروفة، فابواب السجون والمعتقلات مفتوحة امام من يحلم بتقديم مثل هذا الطلب، لذلك تقوم هذه الاحزاب بتنظيم اشكال الاحتجاجات في مواجهة السلطة مباشرة وبالضد من ارادتها، وهو نضال يهدف الى اسقاط الدكتاتورية، ويشتمل على اشكال متنوعة من العنف، بما في ذلك استخدام الاسلحة النارية، والمرحلة الصدامية دليل بارز على هذا النموذج من اللاعلاقة بين السلطة الدكتاتورية والجماهير.

في الانظمة الديمقراطية يحدث العكس ضمن تقاليد حضارية وقانونية، حيث تقوم اجهزة السلطة الأمنية بتوفير الحماية للمتظاهرين وتساعدهم على ايصال مطالبهم الى المسؤولين، وفيها انواع متعددة من الاحتجاجات، بما في ذلك، الاعتصامات والاضرابات عن الطعام وغيرها، وهو منظر شاهدناه في شوارعنا منذ سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣. وكان المنظر جزءاً من العراق الجديد الذي تحولت فيه الشرطة، من ناحية المبدأ، من شرطة قامعة الى حامية لاحتجاجات الناس، لذلك يتوجب تنظيم انواع احتجاجات المواطنين، في اطارها القانوني والدستوري الذي كفل للمواطنين حق التظاهر والاضراب والاعتصام بحماية القوات الامنية التابعة للسلطة، في مقابل ان يحافظ المتظاهرون على الاداء السلمي للتظاهرة وعدم استخدام العنف للتعبير عن الاحتجاج، مثل مساس ابنية الدولة التي هي ملك الجميع، أو الاعتداء على رجال الشرطة، في ظل هذا الفهم نستطيع ان نرى تظاهرات سلمية بحماية أجهزة السلطة نفسها ورعايتها.

في اوضاع مشابهة لاوضاع العراق، يجري، للأسف، تجيير الاندفاعات والاحتجاجات الجماهيرية من أجل مصالح حزبية ضيقة وأهداف سياسية أكبر، كما في بيان المجرم عزة الدوري الذي دعا الى تصعيد اعمال العنف ضد الدولة، ودفع الهياج الجماهيري باتجاه الصدام مع القوات الامنية، وتحريك البعض للتعرض لمنشآت المال العام، وبذلك يتحول الاحتجاج والتظاهر الى اعمال عنف غير مرغوب فيها، لامن قبل الجماهير المحتجة حقيقة ولا من قبل السلطة نفسها. فيحدث ما يحدث، كما في احتجاجات البصرة والناصرية حول الكهرباء.

قلنا في أكثر من مناسبة وعمود، ان النضال المطلبي من اساسيات توحيد التجمعات البشرية اينما كانت، فالمطالبة بتحسين الطاقة الكهربائية، ليس مطلبا سنيا ولا شيعيا، ليس مطلبا مسيحيا ولا اسلاميا، وقس على بقية انواع المطالبات والنضالات الجماهيرية، التقاعد، الرواتب، التعليم، الصحة، والنضال المطلبي هو من يوحد حتى الخطاب السياسي بالنسبة للحكومات والاحزاب السياسية. لكن خطورة هذا العمل الجماهيري النضالي النبيل، هي من استغلاله لاهداف اخرى غير التي نشأ وينشأ بسببها، أهداف تؤدي في نهاية المطاف، الى نوع من التصادمات تفرغ اهداف الاحتجاج من مضمونها وتقوده الى متاهات مجهولة.

اكثر من شاهد في تأريخ الشعوب، شهد على ان العصابات والانحرافات السياسية قد قادت الكثير من انتفاضات الشعوب، الى غير اهدافها وانتهت في احضان اعدائها، وضاع الخيط والعصفور، كما يقال، والمطلوب من جماهيرنا ان تواصل نضالها المطلبي بكل اشكاله السلمية وان تحذر القفز عليها وسرقة تضحياتها، وادراك ان بنايات الدولة هي لها، وان حماية العملية السياسية الديمقراطية الجارية في البلاد هي ضمانتها للحصول على حقوقها، وليس ركوب الموجة من قبل الصداميين واعداء العراق الجديد.

عمليات بغداد: القاعدة تحاول استهداف مناطق حساسة من ضمنها المنطقة الخضراء

□ السومرية نيوز/ بغداد

لم يستبعد عضو في التحالف الوطني وهو مستشار امني سابق في الدولة العراقية حدوث هجمات على المنطقة الخضراء "المحصنة"، بعد أن ألمحت قيادة عمليات بغداد إلى إمكانية تنفيذ اعمال إرهابية ضد منشآت حيوية في البلاد.

وكان تنظيم "دولة العراق الإسلامية"، التابع لتنظيم القاعدة، أعلن مسؤوليته عن عملية اقتحام البنك المركزي العراقي الواقع وسط بغداد، في ١٣ حزيران الجاري، مؤكداً أن العملية أسفرت عن "تدمير" الأهداف المحددة داخل البنك، وذكرت مصادر في الشرطة العراقية أن "الحصيلة النهائية للتفجيرات والاشتباكات التي وقعت داخل البنك بلغت ٢١ قتيلا و٧٢ جريحا بينهم المسلحين والانتحاريين منفذي الهجوم على المصرف ما يشير إلى انتمائهم لتنظيم القاعدة، وقد بلغ عدد الانتحاريين في العملية سبعة طبقا لما ذكره وزير الأمن الوطني شيروان الوائلي، فيما نفت قيادة عمليات بغداد وجود أي موظف داخل مقر المصرف، أو العثور على أي محتجز داخل الغرف، مؤكدة أن "عملية اقتحام المسلحين فشلت رغم التخطيط المتقن لها".

قيادة بغداد: الإرهاب يحاول ضرب المناطق الحساسة

ويقول المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قاسم عطا، في حديث لـ"السومرية نيوز" إن "تنظيم القاعدة يسعى بكل ما يمتلك من إمكانات، لتنفيذ أعمال إرهابية ضد منشآت حيوية بما فيها المنطقة الخضراء، والمناطق المهمة الأخرى، وهذا ما شهدناه من خلال تركيز هجماته الأخيرة على أماكن مهمة مثل البنك المركزي العراقي".

ويضيف عطا "نحن نعلم أن الإرهاب يحاول ضرب هذه المناطق إذا ما أتيحت له الفرصة، لأنه يستهدف أي معلم من معالم بناء الدولة الحديثة في العراق"، مؤكدا أن "القوات العراقية قادرة على مسك الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية لأن المواقيت التي وضعت لانسحابها تعني أننا قادرون على استعادة الأمن من جميع الجوانب".

وذكر بيان القاعدة الذي نُشر على عدد من المواقع الالكترونية الإسلامية المتشددة أن عملية اقتحام البنك المركزي "استهدفت ركنا من أركان المشروع الصفوي الصليبي وحكومته في المنطقة الخضراء ضمن غزوة الأسير"، التي كانت قد بدأت بتفجيرات وزارة الخارجية والمالية مرورا بتفجيرات المحاكم والفنادق ثم البعثات الدبلوماسية العربية والغربية والتي راح ضحيتها مئات المدنيين بين قتيل وجريح.

وتضم المنطقة الخضراء الحصينة الواقعة على الضفة الغربية لنهر دجلة في بغداد، المقار الحكومية مثل رئاسة الوزراء العراقية والبرلمان العراقي، فضلا عن مبنى وزارة الدفاع ومقر جهاز المخابرات العراقية، وسفارات عدد من الدول الغربية والعربية ومنها السفارة الأمريكية والبريطانية وبعثة الأمم المتحدة في العراق.

اختراق الخضراء صعب..

من جانبه، لم يستبعد عضو التحالف الوطني ومستشار الأمن القومي السابق موفق الربيعي، حدوث هجمات إرهابية على المنطقة الخضراء، بالرغم من تحصينها بشكل كبير وعدم حدوث أي خرق أمني كبير داخلها خلال السنوات السبع الماضية"، على حد قوله.

ويضيف في حديث لـ"السومرية نيوز"، "أنا أعمل في المنطقة الخضراء خلال النهار، وأرى أن اختراق هذه المنطقة صعب، لكنه ليس مستحيلاً، لأن الإرهاب يحاول دائما النفاذ لها، بل ويركز عليها تركيزا كبيرا، وذلك من خلال الهجمات الكبيرة التي حدثت بالقرب من محيطها".

ويرى الربيعي أن "اختلاف التصريحات والمواقف ضد الإرهاب، هو من يغذي الإرهاب ويشجع العنف، ويعطي وقودا إضافيا للقيام بإعمال إرهابية أكثر، لذلك ينبغي العمل على اطلاق أجهزتنا الأمنية والاستخباراتية والعسكرية، والتركيز على تقوية القدرة الاستخبارية الفنية بخصوص التنصت واختراق العدو، كما يجب أن نسرع بتدريب قواتنا من الآن، من أجل مواجهة ما يمكن حدوثه".

ويواصل قائلا إن "الأجهزة الأمنية لا تخلو من الخروق لأنها بنيت على عجل، وقد حدث بعض الخطأ في بنائها، ومما لاشك فيه أن هناك خروقا وتواطؤا فيها، وهناك من يعمل داخلها بدوافع طائفية، مما يوجب القضاء عليهم قضاء تاما".

ويستدرك الربيعي أن "السياسيين العراقيين يستطيعون الاختلاف في كل شيء سياسيا أو خدميا، لكن من غير المسموح لهم الاختلاف والتناقض في الوضع الأمني، ومن المهم أن يكون لهم موقفاً واحداً، يؤمن أن الإرهاب هو العدو الذي يجب القضاء عليه".

الإرهاب يستغل الثغرات الموجودة في الدولة

ويؤكد الخبير العسكري علي الحيدري في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، ان ما حدث للبنك المركزي العراقي هو انعكاس للفوضى التي تكتنف مؤسسات الدولة الحالية، كما أن عدم تشكيل الحكومة احد الأسباب التي أدت للحادث"، مشيرا إلى أن "تلك العملية لو نجحت وتم إحراق البنك او إحراق خزين احتياطي داخل البنك المركزي، فأنها كانت ستؤدي إلى خفض رصيد الدينار العراقي عالميا، بالتالي خسارة الدولة العراقية مليارات الدولارات في ساعات قلائل".

ويستبعد الحيدري "إمكانية حدوث مثل هكذا عملية داخل أسوار المنطقة الخضراء، لأن نقاط التفتيش فيها تابعة للواء بغداد ومرتبطة بالقيادة العامة للقوات المسلحة، ويمكنها اكتشاف أية عملية في أول سيطرة قبل أمر الدخول، مشيرا إلى أن الحديث عن اقتحام تنظيم القاعدة أو حصول انقلاب عسكري داخل هذه المنطقة يعد أمرا مستحيلا.

ويشرف اللواء ٥٦ التابع للفرقة السادسة من الجيش العراقي على حماية المنطقة الخضراء وجميع مداخلها ويرتبط هذا اللواء مباشرة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي يديره الفريق الركن فاروق الاعرجي.

وشكل هذا اللواء قبيل بدء تنفيذ الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن مطلع عام ٢٠٠٩ حيث تم جلب أفضل الضباط والجنود من جميع ألوية وأفواج الجيش العراقي الأخرى لتشكيله، كما يوجد داخل المنطقة الخضراء فوج من قوات البيشمركة التي تم دمجها في قوات الجيش العراقي ومهمتها حماية مقر البرلمان العراقي وبعض المنشآت الأخرى داخل المنطقة الخضراء، كما توجد وحدة مدرعة تحيط بالمنطقة من جميع مداخلها.

وينتشر في العاصمة العراقية بغداد ومحيطها ما يقارب ١٠٠ ألف عنصر امني حيث توجد أربع فرق من الجيش العراقي هي الفرقة السادسة والتاسعة والحادية عشر والسابعة عشر، كما تنتشر ثلاث فرق من الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية العراقية هي الأولى والثانية والثالثة فضلا عن قوات من الشرطة المحلية وأفواج الطوارئ.

يذكر أن الملف الأمني يدار في بغداد والمدن العراقية الأخرى بعد انسحاب الجيش الأمريكي من قبل قيادات عمليات تسيطر على عمل الجيش والشرطة في تلك المحافظات، ويشرف عليها بشكل مباشر مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الاعرجي، وبموجب الدستور العراقي فان رئيس الوزراء يعد القائد العام للقوات المسلحة، فيما يعد وزير الدفاع نائبا له.

احد مداخل المنطقة الخضراء

الذين يتحدثون كثيراً لايحموها

الآثار العراقية تواجه سرقات جديدة

سائحة اجنبية قرب آثار عراقية

□ ترجمة: عمار كاظم محمد

سرقة الاثار العراقية القديمة تزدهر مرة ثانية، وهذه المرة هي ليست نتيجة للفوضى التي حصلت عقب حرب اسقاط النظام عام ٢٠٠٣، لكنها هذه المرة هي نتيجة لعدم المبالاة البيروقراطية للحكومة المستقلة حديثا في العراق.

هناك آلاف المواقع الاثارية التي تحتوي على بعض من اقدم كنوز الحضارة تم تركها بدون حماية مما سمح على حد قول بعض المسؤولين في الآثار العراقية بالقيام باستئناف عمليات التنقيب غير القانونية بشكل صفيق هنا في جنوب العراق.

لقد تم تشكيل قوة شرطة الآثار عام ٢٠٠٨ لكي تقوم بعملية استبدال واخذ مكان القوات الامريكية عقب انسحابها من العراق والتي يفترض ان يكون عددها ٥٠٠٠ ضابط لكنها حتى الآن لديها فقط ١٠٦ من العناصر الكافية لحماية مقرهم في القصر العثماني على الضفة الشرقية من نهر دجلة في بغداد ليس اكثر من هذا.

يقول اللواء نجم عبد الله الغزالي بغضب "هل اجلس وراء مكتبي واقوم بحماية المواقع؟ بماذا؟ بالكلمات؟". ان فشل الموظفين واستعمال القوة واستمرارية النهب دليل على ضعف أوسع في المؤسسات العراقية والقانون بينما ينسحب الجيش الأمريكي من العراق تاركا وراءه هذا التراث المجهول.

هناك العديد من الوزارات العراقية التي بقيت ضعيفة ومعلق عملها بسبب الفساد، فالانقاسامات في مراكز القوى والمصادر والشلل السياسي استهلك الحكومة قبل وبعد الانتخابات التي جرت في هذا العام وفي حالة الآثار العراقية القديمة كانت الكلفة هي خسارة لامحدودة للمصنوعات اليدوية التي تعود الى حضارات بلاد ما بين النهرين، ذلك التاريخ الذي يستحضره القادة العراقيون في اغلب الاحيان كجزء من حضارة البلاد والذي يتوقع ان يكون مصدرا للبحث والسياحة الآثارية العظيمة في المستقبل.

يقول قيس حسين راشد مدير دائرة الاثار والتراث "ان الناس الذين يصنعون هذه القرارات، يتحدثون كثيرا عن التاريخ من خلال خطاباتهم ومؤتمراتهم" مشيرا الى محنة شرطة حماية الاثار "انهم لا يعملون شيئا". ان عمليات النهب في الوقت الحاضر قد استؤنفت على ضوء مقاييس لم تكن نفس المقاييس التي حصلت بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ حيث كانت المواقع تعج بالسراق في انحاء البلاد كافة تاركين وراءهم حفرا حيث المدن السومرية والاكدية والبابلية تقف هناك، لكن المسؤولين وعلماء الآثار ابلغوا عن عشرات عمليات التنقيب غير القانونية خلال السنة الماضية فقط، متزامنة مع عمليات الانسحاب الامريكية التي كانت حتى عام ٢٠٠٩ تقوم بعمليات مشتركة مع الشرطة العراقية في العديد من المناطق التي يتم مهاجمتها من قبل السراق ثانية في الوقت الحاضر. شرطة الاثار يقولون انهم لا يمتلكون المصادر الكافية حتى للاحتفاظ بسجلات القطع المنهوبة التي تم الابلاغ عنها. هنا في هذه المنطقة التي تدعى "الظاهر" فان الدليل على عمليات النهب واضح في قطع الاثار المحطمة وقطع الفخار والزجاج وقطع الحجارة التي تتناثر عبر الصحراء التي كانت ذات مرة مدينة سومرية تجارية معروفة باسم "دوبرم".

القدور والزهريات وقطع اخرى تم تحطيمها ورميها من قبل السراق الذين كانوا يبحثون عن الذهب والمجوهرات والقطع المسمارية والاختام الاسطوانية التي يمكن تهريبها بسهولة طبقا لقول عبد الأمير الحمداني مفتش الاثار السابق في محافظة ذي قار مضيفا ان المدينة الأقرب اليها والمسماة فرج مشهورة بكونها سوقا سوداء للمواد الآثارية المسروقة. مضيفا "هي بالنسبة لي ولك لاتقيم بثمن ولكنها بالنسبة لهم لاتساوي شيئا اذا لم يستطيعوا بيعها في السوق".

ان موقع دوبرم الذي يمتد لعدة اميال في منطقة مأهولة بالسكان بشكل متناثر محفور بمئات الخنادق يصل عمق البعض منها الى ١٠ او ١٢ قدماً وفي قعر البعض منها توجد قبور حيث يمكن تأشير المنطقة على انها مقبرة ويضيف السيد الحمداني قائلا "ان القبور كانت هي الاهداف ذات القيمة العالية جدا بالنسبة للسراق وعلماء الاثار على حد سواء.

يعود زمن حفر هذه الخنادق الى ما بعد عام ٢٠٠٣ والفوضى التي اعقبتها، لكن البعض الآخرمنها مازال جديد العهد فخلال الشهر الماضي يبدو ان شخصا استخدم البلدوزر وحفر على عمق قدمين في الصحراء للكشف عن بقايا القار والطابوق وسلم ربما يؤدي الى مقبرة أخرى ويعود تاريخ تلك المواد المدفونة فيها الى الحقبة البابلية في القرن السابع قبل الميلاد. ان الدقة الجديدة في عمليات النهب تشير الى خبرة بعض السراق. يقول عبد الامير الحمداني مشيرا الى ذلك بانه "حرامي البيت" حيث يوحي الى ان البعض من اولئك السراق كانوا من العاملين في تلك المواقع حينما كانت تجري عمليات التنقيب قبل حرب اسقاط النظام.

وكان رجل بدوي قد قام بابلاغ الشرطة المحلية عن عمليات التنقيب الحديثة التي تجري في ذلك الموقع لكن ضباط الشرطة لم يكونوا يستطيعون ان يفعلوا الا القليل وهو توجيه اهتمام الرأي العام الى هذه المشكلة.

وريث عبد الأمير الحمداني مفتش الاثار للمحافظة هو امير عبد الرزاق الزبيدي قال انه لايملك ميزانية حتى ثمن البانزين للذهاب الى مواقع النهب الجديدة ويضيف الحمداني قائلا "لايوجد حراس ولا اسيجة فالموقع ضخم وبامكانك ان تفعل ما تريد".

عند تكوين شرطة حماية الاثار عام ٢٠٠٨ كانت مسؤولية حماية المواقع الاثارية في عهدة الشرطة الاتحادية التي كانت تدرب وتجهز من قبل الجيش الأمريكي، لكن الشرطة الاتحادية على اية حال تقوم الان بحراسة المسؤولين الحكوميين والبنايات مثل المدارس والمتاحف اما بالنسبة للآثار فهي مهجورة في الصحراء المقفرة وذهبت في ذيل قائمة الاولويات وبدلا من ملء الفراغ فان شرطة الاثار قد عمقته وقد تركت قوات الجيش والشرطة المختلفة فيما بينها القضية ببساطة لوكالة مازالت عمليا لم تشتغل منذ سنتين.

عن: نيويورك تايمز

مستشار أميركي: أزمة الكهرباء في العراق لن تحل قبل عام ٢٠١٥

□ بغداد / اذاعة العراق الحر

قال مستشار وزير الاقتصاد الاميركي جون دسروشر ان ازمة الكهرباء في العراق لن تحل قبل عام ٢٠١٥، وان قطاع الكهرباء العراقي سيواكب نظرائه في الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٠ وفق خطة استراتيجية موضوعة لتأهيله.

وفي مقابلة صحفية مغلقة عقدت في مقر السفارة الاميركية ببغداد، وحضرها ستة مسؤولين اميركيين الى جانب ستة من وسائل الاعلام الغربية، منها اذاعة العراق الحر، قال دسروشر ان الحكومة الامريكية انفقت قرابة خمسة مليارات دولار على تأهيل قطاع الكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان، لزيادة قدرة منظومة الطاقة الكهربائية بنسبة ٥٥٪، وان قطاع الكهرباء مازال بحاجة الى قرابة ١٥ مليار دولار لتأهيل المنظومة بشكل كامل في عام ٢٠١٥، واشار الى ان قرابة ثلاثة الاف ميغاواط أضيفت على قدرة الطاقة الكهربائية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان. وفي الوقت الذي ذكر المسؤولون الاميركيون في المقابلة ان قطاع الكهرباء يشتمل على ثلاثة محاور هي (التوليد) و(النقل) و(التوزيع)، وأشاروا الى ان الجهود تركزت في الفترة السابقة على النهوض بالتوليد، وانها تتركز في الفترة الحالية على تأهيل شبكات النقل والتوزيع، قال دسروشر ان عمليات تأهيل خطوط النقل ستنتهي قريباً، إذ يبلغ عددها ٣٥ خطاً من خطوط الضغط العالي، كان ٢٢ خطاً صالحاً منها في عام ٢٠٠٧، ويبلغ عدد الذي يعمل منها في الوقت الحاضر ٣٤ خطا، واشار الى ان الخط الاخير سينتهي تأهيله قريبا.

وبيّن المسؤولون الاميركيون ان التحسن الامني الذي تحقق سيسهم بشكل كبير في تقليل الزمن الذي يحتاجه تأهيل قطاع الكهرباء العراقي، عن طريق تقليل التخصيصات للمؤسسات الامنية، وزيادتها للمؤسسات الخدمية، مشيرين الى ان تخصيصات المؤسسات الامنية انخفضت بنسبة ٦٪ في عام ٢٠١٠، وزادت تخصيصات قطاع الكهرباء بنسبة ٥١٪.

واوضح مستشار وزير الاقتصاد الاميركي ان قطاع الكهرباء يشهد سنويا زيادة في الانتاج، فقد زادت القدرة الكهربائية في عام ٢٠١٠ عن العام الذي سبقه بنسبة ٤٪، بيد ان العراق يشهد سنويا زيادة في الاستهلاك، موضحاً ان الطلب ارتفع منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان بنسبة ١٢٨٪، فيما زاد الانتاج بنسبة ١٠٣٪، ما يعني ان الطلب يرتفع بصورة اكبر من ارتفاع الانتاج.

واكد المسؤولون الامريكيون ان انخفاض مناسيب المياه في نهر الفرات اثر بشكل كبير على قدرة المحطات الكهربائية المائية، مشيرين الى ان محطة سد الموصل الكهربائية تعمل حاليا بنصف قدرتها كي لا تؤثر على مناسيب المياه في النهر.

وقال مستشار وزير الاقتصاد الامريكي ان الزيادة بالطلب تجعل زيادة الانتاج غير منظورة، مشيراً الى ان ازمة الكهرباء لن تحل الا بانتهاء المشاريع الستراتيجية، ومنها مشروع (GE) و (Siemens) الذي سيضيف ١٢ الف ميغاواط الى منظومة الطاقة الكهربائية.

احدى محطات الكهرباء في العراق